العدد (1905) السنة الثامنة - الأربعاء (15) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ـ دعـــــوة ـ

تدعو صفحة آراء وأفكار الكتاب الى مناقشة واقع التيارات العلمانية في البلاد وما يمكن أن تلعبه من دور في خلق التوازن السياسي وكيف يمكن تفعيل تواجدها في الشارع العراقي بما يساهم في خلق التنوع الفكري وصولاً الى التعددية السياسية بصيغها التنظيرية والتطبيقية.

هـــــل نـــحـــتـــاج الـــعـــلـــمـــانـــيـــة

الحديث عن العلمانية ومستقبلها في العراق، حديث يحتاج إلى طرح جملة من الأسئلة، والإجابة عليها ومن خلال هذه الإجابات يمكننا الوصول لمقاربات تقودنا لفهم واقعنا الذي بدأ يبحث وسط تراكمات الفشل السياسي عن أيدلوجية بإمكانها أن تنتشله من الواقع الذي يعيشه . أول هذه الأسئلة هل نمتلك أحزاباً علمانية بمعنى الكلمة قادرة على كسب ثقة الناخبين ؟ لأن عملية ارتقاء سدة الحكم في العراق الآن تعتمد على الناخب بالدرجة الأولى والأخيرة، وبالتالي فإن هذا يحتاج لترسيخ قناعات ثابتة لدى الناخب العراقي من إن الأحزاب العلمانية بإمكانها قيادة البلد بالشكل الذي يطمح إليه المواطن .

إيمان محسن جاسم

الواقع يقول بأن أحزابنا العلمانية لا تمتلك هذه الأرضية ولا هذه الشعبية على الأقل في الوقت الراهن لأسباب عديدة في مقدمتها الأنظمة والقوانين الانتخابية التي سلبت حق الأحزاب الصغيرة وأغلبها ليبرالية – علمانية – إن صح التعبير – من أن تحظى بتمثيلها البرلماني ، خاصة أن مؤيدي هذه الأحزاب لا يتمركزون في دائرة انتخابية واحدة بل هم منتشرون في عموم العراق وبالتالي فإن أصواتهم تهدر لعدم وصولها للعتبة الانتخابية وهذه من مساوئ النظام الانتخابي في العراق .

الشيء الآخر والمهم جداً هو إن هذه الأحزاب لا تمتلك الدعم المادي ووسائل الإعلام التي تمكنها من الترويج لأفكارها وصناعة رأي عام يساندها في حملاتها الانتخابية بل إن بعضها يفتقد حتى المقرات أو الصحف الخاصة به وسط اكتساح الأحزاب الدينية والقومية للفضاء الإعلامي في العراق وعموم المنطقة العربية .

النقطة الثالثة وهي الأكثر أهمية باعتقادي تكمن في عدم بروز زعامات علمانية من شأنها أن تحظى بتأييد الشارع العراقي ، وحتى وإن وجدت هذه الزعامات إلا إنها انصهرت في النخب السياسية العراقية الموجودة حالياً وأصبحت جزءاً من كتل وائتلافات غير متجانسة وأضاعت هويتها الأيدلوجية بشكل أو بآخر .

السؤال الثاني الذي يطرح نفسه بقوة هو هل نحتاج العلمانية ؟ يبدو السؤال أشبه ما يكون بالبحث عن خيارات الإنقاذ بعد أن اكتسحت الأحزاب الدينية انتخابات ٢٠٠٥ كأمر واقع فرضته ظروف العراق آنذاك من جهة، ومن جهة أخرى إن بديل النظم الشمولية بعد سقوطها هي الأحزاب الدينية كمرحلة انتقالية أولى بحكم انها قادرة على سد الفراغ الذي ينجم من سقوط النظم الشمولية .

فيما وجدنا تراجعاً كبيراً في انتخابات ٢٠١٠ للأحزاب الدينية إلا من تمكنت من التخلي عن الشعارات الدينية وطرحت برنامجها السياسي وفق رؤية جديدة تنسجم وتطلعات الشعب في هذا المكان أو ذاك ، في محاولة تبدو صائبة بعض الشيء في تكوين أيدلوجية تخلط ما بين الإسلام وطروحات العلمانية والحداثة بعيداً عن ذلك الصراع الأزلي ما بين الإسلام والعلمانية ،وبرزت هذه الأحزاب على إنها أحزاب سياسية وليست دينية .

ونجد هنا أن المجتمع العراقي بصورة عامة رغم كونه مجتمعاً متديناً إلا انه يميل إلى عملية فصل الدين عن الدولة، هذا الفصل الذي من شأنه أن يحفظ للدولة هيبتها ونظامها وسلطتها القانونية، وبالمقابل يمنح الدين قدسيته وروحيته ومهمته الأساسية في بناء المجتمع وفق المبادئ والقيم السليمة، وبالتالي فإن المجتمع العراقي يريد دولة علمانية حتى وان شكلت حكومتها أحزاب دينية في مرحلة من مراحلها .

إذن حين نطرح العلمانية في هذا الوقت إنما نحن نبحث عن حلول لبعض مشاكلنا السياسية وحتى الاقتصادية وعلينا أن نلغي من ذاكرتنا بأن ثمة تعارضاً أو تقاطعاً بين لعلمانية والإسلام ولنا في التجربة التركية خير دليل على ذلك،تركيا العلمانية وتركيا المسلمة لا تعارض في هذا ، فالشعب التركي مسلم ، وأحزابه الدينية وصلت سدة الحكم وحافظت على علمانية تركيا بطريقة أبهرت أوروبا ذاتها وأمريكا بدليل نجاح الاستفتاء الأخير حول التعديلات الدستورية في تركيا مما يعزز من فرص حزب العدالة والتنمية الإسلامي بزعامة اوردغان من الفوز في الانتخابات القادمة.

ونحن هنا لا نريد نقل التجربة التركية أو غيرها من التجارب المشابهة لأننا يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار ظروف كل بلد ومجتمع عن الآخر رغم وجود قواسم مشتركة كثيرة بين تركيا وبلداننا العربية والإسلامية،فيمكن اعتبار "التجربة التركية" من منظور علماني أو منظور إسلامي، مصدراً لاستخلاص كثير من النتائج الصالحة، ليس للتقليد المحض فهو مستحيل بالتأكيد ، إنّما لتحديد معالم كبرى لأرضية الأسس والقواعد السارية المفعول في تلك البلدان أيضاً.

وتركيا كما يعرف الجميع مرت بمراحل عديدة بعد نهاية الدولة العثمانية ، مرت بالدولة الأتاتوركية ، وحكم العسكر والانقلابات المتعددة حتى وصلت لما وصلت اليه الآن من نموذج ربما يكون الأحدث في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي . والعراق بلد متعدد القوميات ومتعدد الديانات وبلد عريق سياسياً بحكم وجود أحزاب منذ مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي،منها أحزاب قومية وأخرى ليبرالية وعلمانية ودينية وبالتالي فإ لذا نجد بأن البعض يطرح العلمانية بصورة أو بأخرى كخيار لا بد منه لتجاوز الكثير من الأزمات السياسية .

من المتوفرة الآن في الساحة السياسية العراقية . فالجميع الآن يلقي باللوم في تعطيل الحياة السياسية للبلد على الكتل والأحزاب،والسبب لا يدركه البعض أو يستطيع تشخيصه بدقة فالسبب يكمن في الأضداد المكونة لهذه الكتل والتيارات السياسية التي يبدو بعضها غير متجانس فكرياً وفي داخله تقاطعات كبيرة . ولا توجد قواسم مشتركة تجمعها فإما أقصى اليمين أو أقصى اليسار .

المعرفة : الثروة غير الناضبة

د. مهدي صالح دوّاي

بين ثورة تكنولوجية وأخرى تدحض آراء العالم (مالثوس) التشاؤمية حول اتساع الفجوة بين الحاجات والموارد ، لتأتي تلك الثورات بالمزيد من الموارد القادرة على إشباع تلك الحاجات ، فطوال قرون مضت كانت الموارد مادية (عينية) تتمثل بالمصادر الريعية (ماتحويه الطبيعة من خيرات على سطحها وفي باطنها) ، ومصادر رأسمالية (كل ما يقوم الإنسان بتصنيعه ليدخل في صناعات استهلاكية نهائية) ، وهكذا دخل الإنسان بوابات الحضارة متصارعا بقواه الجسدية والعقلية مع الطبيعة وفي ما بينه، لينال ما يظنه قادرا على بقائه .

وعلى أساس هذا النهج المأساوي (في أغلبه)، صيغت دساتير الدول لتجنب مآسي الصراعات الدولية ذات الوازع الاقتصادي، فعالم مابعد الحرب العالمية الثانية كان ميّالا للبحث عن بدائل أكثر سلمية للتعاطي مع فجوة الموارد، وبأقل المشاكل الممكنة، والى هذا الحد أصبحت قسمة العمل الدولية وكأنها أمراً لا مفر منه لصالح مجموعة الدول الصناعية ذات التاريخ الاستعماري المعروف، فمادام الاقتصاد يتمحور حول ثروات ناضبة، فإن المبررات قائمة لإبقاء كل شيء على حاله ضمن مفاهيم المركز والأطراف، وسياسة العوالم الثلاث (أحد تصنيفات أدبيات التنمية - دول صناعية وشبه صناعية ونامية متخلفة)، إلى أن حدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تلك الثورة التي جاءت بنتائج سريعة تبدّلت من خلالها العديد من الفرضيات والنظريات والستراتجيات التي تعاطت مع الاقتصاد ،على انه علم دراسة الندرة انطلاقا من فجوة مالثوس المرعبة.

إنها ثورة المعلومات غير الناضبة، التي حوّلت الاقتصاد التقليدي من حالة الكآبة التي يوصف بها كونه يقوم على فلسفة الموارد النادرة إلى اقتصاد المعلومات الثوري، الذي يتحدى كل ماجاء به الماضي من إشكاليات، وأول ماتجسدت تطبيقات هذا الاقتصاد كانت في قطاع الأعمال، إذ تحوّل مصدر السلطة – للمرة الأولى - من القمة إلى القاعدة، أي التفكير بالإدارة أصبح بلغة المشروع وليس بلغة سيطرة التسلسل الهرمي، وهذا التحوّل كان مثيراً بقدر ما كان التغير مثيرا في ظل الثورة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر.

فإذا كانت تلك الثورة قد حوّلت خط الإنتاج من العمل إلى رأس المال، فإن الحاسوب يحوّل الآن عامل الإنتاج المهم من رأس المال إلى المعرفة، وهنا يكمن مبدأ اقتصادي في غاية الأهمية ، يتمثل في أن المعرفة تختلف، لأن التكلفة الحدية لنشرها تافهة، وان قيمتها تزداد عند المشاركة بها ، جاعلة التعاون مفيدا لكل الأطراف، وعن طريق هذه الحقيقة، فإن كل الحلفاء يستفيدون لأنهم يقدمون ميزة تنافسية. إذن نحن أمام مورد غير ناضب بإمكانه أن يعيد رسم خارطة التحالفات الدولية باتجاهات أخرى، وفقاً لمدى استثمار المورد المعرفي وتوظيفه لتحقيق المكاسب والقيم المضافة، وتكمن خطورة هذا المورد من تعدد خصائصه، إذ تطرّق الخبراء إلى العديد من المزايا التي يؤمنها مجتمع المعلومات، ومن أمثلتها :

١. إن المعرفة هي أكثر الأصول ستراتيجية في المنشأة، ومصدر كل الإبداع والابتكار والتقدم الاجتماعي، أي المورد الذي لاينضب.

٢. في ظل مجتمع المعلومات نلمس اتجاهاً نحو التعاون، لأن منافع التحالفات قد اكتشفتها المنظمات الكبيرة والصغيرة، الشركاء والمتنافسون، الخاص والحكومي، المحلي والأجنبي، وتحقق هذه التحالفات انفجاراً في المعلومات من خلال تحرر الطاقة الكامنة للمشروع الحر.

٣. بعكس المواد الأولية، فإن المعرفة لا يمكن أن تستنفد، فكلما توزع المعلومات أكثر، تخلق أكثر منها، وهذا عامل مهم يتحدى عامل الندرة الذي تقوم عليه المشكلة الاقتصادية .

٤. للمرة الأولى بفعل ثورة المعلومات، فإن المعرفة أصبحت الجهة الأولى (سلم الأولويات) في معظم المجتمعات .

٥. قبل الثورة الحالية كان العالم أسيراً للحدود المادية، بينما أصبحت الآن الحدود الجديدة تتمثل بذكائنا وبراعتنا وخيالنا ، وهو مايبشر بتغيرات وشيكة على الحدوث سوف تختبر قدراتنا على نحو أفضل .

من هنا لابد من الإدراك بأن خطوط الشروع لعالم مابعد الصناعة سوف تنطلق من البناء المعرفي، بمعنى آخر من رأس المال البشري، فالثروات الريعية وعوامل الميزات المطلقة والنسبية سيقل شأنها أمام عوائد الميزة التنافسية للاقتصاد المعرفي .

فالملاحظ إن مؤسسات الاقتصاد المعولم بدأت بإعادة الهيكلة والهندسة والإصلاح وفقاً لمتطلبات المرحلة الجديدة، التي يتوقع أن يزداد النمو فيها عشرات المرات، وبات استخدام شبكة المعلومات الدولية رهاناً للشركات في كسب المعلومات وتحليلها واستثمارها مهما يكون مصدرها المكاني والزماني. لقد بدأ العالم يتطرق إلى مايعرف بالبنية التحتية الذكية، فحسب الدراسات المتخصصة زادت قيمة مختلف أصول المعرفة من ٣٨٪ من أصول قطاع الأعمال عام ١٩٨٢ إلى ٧٢٪ عام ١٩٩٢ ، والى مايقرب من ٨٠٪ حالياً، وترتكز البنية التحتية الذكية إلى تعليم يفوق التعلم التنظيمي، ليصل إلى تعلم نظام أعمال كامل لإنتاج ذكاء تنظيمي كمعادل أعلى من الذكاء الإنساني. فثروة المعرفة لا تتجسد بكم المعلومات الهائلة التي يمكن استقاؤها بوسائل عدة، وإنما هنالك حاجة لشبكة من علاقات العمل الوثيقة التي تربط الوحدات التنظيمية بالمصادر العامة للمعرفة المشتركة ، والحصيلة هي (نظام عصبي مركزي) قادر على رفع مستوى التعليم العادي إلى مستويات قوية جديدة لبناء منظمة ذكية. وعن طريق هذه الرؤية يصبح لكل فرد دور مفصلي في هذه الشبكة ضمن منظومة قدرات الذكاء الجماعي.

إن ثروة لا تنضب تمثلها المعرفة ، حقيقة غير منقولة من الخيال، في زمن الفضاءات المتاحة، فلا خيارات متعددة أمام خيار العقل المنتج، إنها حقيقة غير تقليدية بآثارها السلبية لمن يهملها والايجابية لمن يتبناها .

كـــــوهـــــيـــــنـــــور

د. عبد الله المدني

"كوهينور" ليست أرضا أو حقل نفط أو ممراً بحرياً ستراتيجيا أو مؤسسة عملاقة يسيل لها لعاب المستثمرين، وإنما ماسة ثمينة لا تقدر بثمن، لها من العمر أكثر من ٥٠٠٠ عام. وهذه الجوهرة التي يعني اسمها "جبل النور" يمكن إدراجها في قائمة المقتنيات الفنية والأثرية الثمينة التي سرقها المستعمرون من البلاد التي استعمروها، وصارت اليوم موضوعا للجدل والمطالبة والمساومة ما بين أصحابها الأصليين الطامحين لعودتها إلى ملكيتهم والجهات التي استحوذت عليها بالقوة في حقب تاريخية سابقة. و الفريق الأول المتضرر في مثل هذه القضايا لا يضم الهند فقط وإنما دولا أخرى عديدة مثل الصين وباكستان وأفغانستان وليبيا وسوريا ومصر وأثيوبيا والمكسيك وبيرو وغواتيمالا وقبرص واليونان وغيرها من الأقطار التي تحاول جاهدة القيام بحملات مكثفة ومنسقة لاستعادة ما سرق منها من كنوز في فترات زمنية سابقة، خصوصا أن هناك قراراً يصب في صالحها من منظمة اليونسكو التي دعت في مؤتمر لها في عام ١٩٧٠ إلى ضرورة أن تستجيب الدول الاستعمارية لمطالب الدول المستعمرة – بفتح الميم – بإعادة ما نهب منها.

والمعلوم أن بريطانيا رفضت مرارا وتكرارا مطالب تقدمت بها جماعات برلمانية وحزبية هندية ونشطاء هنود في حقل الأبحاث التاريخية والأركيولوجية بضرورة إعادة جوهرة "كوهينور" إلى موطنها الأصلي. والمعلوم أيضا أنه في عام ١٩٩٠ انضم المبعوث السامي الهندي في لندن "غولديب نايار" إلى تلك الجهود عبر تصريح قال فيه: "إني أرى الحرج والخجل مرسومين على وجوه المسؤولين البريطانيين كلما أتيت أمامهم على ذكر موضوع "كوهينور"، وذلك قبل أن يكتب مقالا صحفيا قال فيه أنه حينما زار برج لندن برفقة عائلته حاول مضيفوه الإنجليز قيادته بعيدا عن الجوهرة المذكورة لأنهم كانوا يشعرون بالخجل "من احتمال رؤيتي جوهرة ثمينة سرقوها من بلادي".

أما آخر مرة أثار فيها الهنود موضوع "كوهينور" مع البريطانيين فقد كان في مقابلة متلفزة أجرتها إحدى القنوات الهندية مع رئيس الحكومة البريطانية "ديفيد كاميرون" أثناء زيارة الأخير الهند في ٢٨ يوليو/تموز المنصرم. ففي تلك المقابلة رفض الزعيم البريطاني رفضا قاطعا إعادة الجوهرة إلى أصحابها الأصليين معللا السبب في أن الاستجابة للمطلب الهندي سيفتح الباب على مصراعيه لمطالب مماثلة من مستعمرات بريطانيا السابقة في آسيا وأفريقيا "بما سيجعل المتحف البريطاني خاليا من النفائس".

وبهذا التعليل الذي يبدو أن "كاميرون" استعجل فيه ولم يحسب عواقبه بدقة، أكد الزعيم البريطاني أن مقتنيات المتاحف البريطانية عبارة عن مسروقات تعود ملكيتها إلى شعوب وأمم أخرى.

على أن رفض "كاميرون" القاطع لإعادة الجوهرة الثمينة المسروقة، لم يثن الهنود عن محاولات الاستحواذ عليها مجددا، مسترشدين في مسعاهم بسابقة ناجحة، ونعني بذلك سابقة نجاح القنصل الهندي الأسبق في لندن " باسكار غورباد" في الحصول على حكم قضائي من المحاكم البريطانية بإعادة تمثال "ناتراج" البرونزي، الذي يرمز إلى آلهة الرقص عند الهندوس، إلى الهند. حيث قدم القنصل المذكور مرافعة بليغة أمام القضاء البريطاني أشار فيه بالأدلة القاطعة إلى أن القسم الهندي في متحف فيكتوريا وألبرت البريطاني مليء بالنفائس الهندية المسروقة، بل أن مساحته لا تسع إلا لعرض ٢ بالمئة فقط من تلك المسروقات.

لكن ما هو موقف نيودلهي الرسمي من الموضوع؟ وهل هي متحمسة له بنفس قدر حماس الجماعات الحزبية والبرلمانية و المثقفين والمعنيين بالتاريخ والآثار؟

تبدو القيادة الهندية الحكيمة ممثلة في رئيس الحكومة الحالي "مانموهان سينغ" غير متحمسة للموضوع، لاعتبارات كثيرة. فالموضوع في نهاية الأمر معنوي وأدبي ليس إلا، بمعنى أن إثارته في هذا الوقت التي تبدو فيه بريطانيا أقرب إلى الهند منها إلى باكستان (ولا سيما بعد تصريح "كاميرون" الأخير من أن باكستان هي منبع الإرهاب الدولي) ليست من المصلحة القومية العليا في شيء، وربما يضر أكثر مما ينفع.

ثم إن الهند التي احتفلت في منتصف أغسطس/ آب المنصرم بمرور ٦٤ عاما على استقلالها عن الهند قد تجاوزت فكرة الانتقام من المستعمر وإحراجه بحكايات السرقة والنهب والاستغلال مثلما تفعل بعض الدول النامية الفاشلة بهدف إلهاء شعوبها. فهي اليوم دولة رائدة ذات اقتصاد منيع، وقدرات نووية وعسكرية وعلمية مهابة، وخزائن تفيض بالعملات الصعبة واكتفاء ذاتي في الطعام، علاوة على انتشار أبنائها في كل بقاع الأرض، وسيطرة الكثيرين منهم على مفاصل اقتصادية وصناعية في بلد مستعمرهم السابق.

وأخيرا فإن ماسة "كوهينور" – إذا ما افترضنا موافقة لندن على إعادتها إلى الهند – ستجلب معها الصداع والمشاكل، على اعتبار أن دولا عدة (باكستان وأفغانستان وإيران) تتنازع ملكيتها رغم اعترافها وإجماعها المبدئي بأن مصدرها هو ناحية "غونتور" في ولاية "أندرا براديش" الهندية الجنوبية التي عُرفت تاريخيا بأنها أول مكان في العالم عُثر فيه على حجر الألماس، قبل أن تبدأ البرازيل باستخراجه وتصديره بدءاً من عام ١٧٣٠ . وسبب تنازع عدة دول عليها يعود في المقام الأول إلى انتقالها عبر التاريخ من يد إلى يد أثناء الحروب والغزوات والمؤامرات والاغتيالات والأحداث الكبيرة التي عصفت بجنوب ووسط آسيا، الأمر الذي جعل من جوهرة "كوهينور" صاحبة سيرة متقلبة وغير مستقرة لمدة طويلة إلى أن وقعت في أيدي الإنجليز. فهي مثلا انتقلت من أيدي المهراجات الهنود إلى أيدي الأباطرة المغول فأيدي الغزاة الفرس، ثم مرة أخرى إلى أيدي ملوك الهند فإلى يد ملكة بريطانيا فيكتوريا التي ثبتتها في تاجها يوم أن أعلنت نفسها ملكة على الهند في عام ١٨٧٦ .

وربما السطور التالية تعطي فكرة تاريخية أوضح للمسارات التي مرت بها الجوهرة الأقدم في العالم، والأيدي التي استحوذت عليها، وأسباب منافسة كل من باكستان وأفغانستان وإيران الهند في استرجاعها:

على الرغم من أن هناك إجماعاً كبيراً في أوساط خبراء النفائس القديمة على أن ماسة "كوهينور" ظهرت للمرة الأولى قبل نحو ٥٠٠٠ عام، وأن أول ذكر لها كان في مذكرات الملك بابر مؤسس الإمبراطورية المغولية الهندية الذي قال عنها أن ثمنها يمكن أن يطعم سكان الكون كله لمدة يومين على الأقل، فإن هناك من يعترض على الجزئية الأخيرة ويدعي أنها ذكرت في المخطوطات السنسكريتية القديمة كجوهرة تعرضت مراراً للسرقة أو الانتقال من يد إلى أخرى على سبيل الفدية أو التعويض أثناء حروب وغزوات الأمراء الهندوس أو مقابل توفير الحماية. غير أن ما لا يحتمل الجدل أو الشك هو أن الملك بابر المنحدر من سلالة "جنكيز خان" استحوذ على الماسة المذكورة في عام ١٥٢٦ بعيد انتصاره في معركة "بانيبات" التي قضى فيها على سلطان دلهي "إبراهيم لودي" وحليف الأخير "فيكراماديتيا" ملك "غواليور" الذي كانت الجوهرة في حوزته وقتذاك. بعد وفاة بابر ورث ابنه وخليفته "همايون" الجوهرة، لكن الأخير أطيح به على يد "شير شاه سوري" وخرج إلى المنفى في أفغانستان ليعيش في كنف الحاكم الفارسي "شاه طهمباس". وطبقاً لإحدى الروايات فإن "همايون" أهدى الجوهرة في عام ١٥٤٧ لمضيفه كثمن لحمايته واستضافته. لكن هناك رواية أخرى تقول أن "همايون" لم ينقل الجوهرة معه وإنما تركها في حوزة إبنه "أكبر" إلى أن أخرجها حفيد الأخير الإمبراطور الهندي المغولي "شاه جيهان" باني تحفة "تاج محل" المعمارية، وجعلها ذات موقع متميز في عرش الطاووس الهندي المصنوع من الذهب الخالص، إلى جانب أحجار ومجوهرات أخرى من الألماس والزمرد والعقيق واللؤلؤ. وتقول المصادر التاريخية أنه حينما أطاح "أورانغزيب" بوالده المعتل "شاه جيهان" وسجنه في قلعة "أغرا"، ثبت الابن العاق ماسة "كوهينور" في طرف نافذة السجن كي تنعكس من خلالها صورة تاج محل فيراها أبوه ويتألم. وطبقا لنفس المصادر نقل الملك "أورانغزيب" الماسة لاحقاً إلى مسجده الخاص في لاهور المسمى بـ "بادشاهي مسجد"، وظلت هناك حتى استولى عليها الملك الفارسي نادر شاه في غزوه الهند وتدميره مدينة دلهي وعرش الطاووس في عام ١٧٣٩ ، علما بأن هذا الملك الفارسي هو الذي منح الماسة أسمها المستمد من اللغة الفارسية (كوه= جبل، ونور= ضوء)

وهكذا انتقلت "كوهينور" إلى أيدي الفرس، قبل أن يموت "نادر شاه" في عام ١٧٤٧ وتنتقل ملكيتها إلى ملك الأفغان "أحمد شاه عبدلي" في عام ١٨٣٠ . أما خليفة الأخير "شاه شوجا" فقد أطيح به، لكنه تمكن من الهرب إلى لاهور ومعه ماسة "كوهينور". وفي لاهور منح الملك الهارب جوهرته الثمينة إلى مهراجا السيخ "رانجيت سينغ" مقابل أن يساعده على استعادة عرشه في أفغانستان. وبعدما نفذ الملك السيخي وعده لـ "شاه شوجا" قام بتثبيت "كوهينور" في تاجه كملك للبنجاب، موصياً من يعنيه الأمر بأن تُنقل من تاجه إلى معبد السيخ المقدس في "أوريسا" من بعد وفاته. غير أن الإنجليز، الذين كانوا قد توسعوا في الهند وسيطروا على مقدراتها عبر شركة الهند الشرقية الإستعمارية، بل واحتلوا لاهور قبيل وفاة "رانجيت سينغ" لم ينفذوا وصية الأخير، وإنما ضغطوا على أصغر ورثته (ابنه الخامس دوليب) كي يبحر بمعية الوصي عليه (الجراح الأسكتلندي لوجين) واللورد "دالهوزي" إلى بريطانيا من أجل تقديم الجوهرة كهدية إلى ملكة بريطانيا فيكتوريا التي ثبتتها في تاجها منذ عام ١٨٧٦.